S/2019/867

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
8 November 2019
Arabic
Original: English

الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٣٣ من قرار مجلس الأمن ٢٤٤٢ (٢٠١٨) الذي طلب فيه المجلس إلي أن أقدم، في غضون اثني عشر شهرا، تقريرا عن تنفيذ القرار وعن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال.

٢ - ويغطي التقرير الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، كما يبرز التطورات الرئيسية التي حدثت منذ صدور تقريري السابق (S/2018/903). وهو يستند إلى المعلومات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المنظمة البحرية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالإضافة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك القوات البحرية للاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ولجنة المحيط الهندي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ثانيا - التطورات والاتجاهات والاعتبارات الرئيسية فيما يتعلق بالقرصنة قبالة سواحل الصومال

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، بفضل العمل المنسق الذي اضطلع به المجتمع الدولي، بما فيه فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال؛ والمساهمات المستمرة التي قدمتها فرادى الدول الأعضاء (انظر المرفق الأول) والقوات البحرية الدولية؛ والعمل الذي اضطلعت به حكومة الصومال الاتحادية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والشركاء، في سبيل تعزيز الحوكمة وسيادة القانون في الصومال.

121119 121119 19-18719 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - ولم تنجح خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي عملية من عمليات اختطاف السفن للحصول على فدية. ووقع حادثان من حوادث القرصنة الخطيرة، وعدد قليل من الحوادث المتعلقة بالأنشطة المشبوهة، في المياه الإقليمية المحاذية لسواحل الصومال، في حوض الصومال (انظر المرفق الثاني).

٥ - في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، جرت محاولة اقتحام ناقلة السوائب *KSL Sydney* على مسافة نحو ٣٤٠ ميلا بحريا إلى الشرق من مقديشو. وأُحبط الهجوم بطلقات تحذيرية أطلقها من كان على متن السفينة من أفراد الحراسة المسلحة التعاقدية. وفي أعقاب الهجوم، أصدرت عملية أتالانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في الصومال أمرا للطائرة الإسبانية *CISNE* المخصصة للدوريات وعمليات الاستطلاع البحرية بأن تتوجه إلى المنطقة لإجراء مزيد من التحقيق في نشاط القرصنة المشتبه في وقوعه. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قام فريق من سفينة القيادة *Castilla* التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في الصومال بتعطيل سفينة لصيد الحيتان استُخدمت في تسهيل الهجوم، وهي سفينة تابعة لجماعة من جماعات القرصنة[(١)].

٦ - وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، هوجمت سفينتا الصيد *Adria* و *Txori Argi* على مسافة ٢٨٠ ميلا بحريا من المنطقة الوسطى من الساحل الصومالي. وصُدّ الهجوم بعد تبادل لإطلاق النار بين القراصنة المشتبه فيهم ومن كان على متن السفينة من أفراد الحراسة المسلحة التعاقدية. وقبل الهجوم على السفينتين، كان القراصنة المشتبه فيهم قد استولوا، وفقا لما زُعم، على مركب صيد يمني قبالة المنطقة الوسطى من الساحل الصومالي، وكان على متن المركب اليمني طاقم من ٢٥ فردا من اليمنيين والصوماليين. وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، قامت سفينة القيادة *Navarra* التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في الصومال بالسيطرة على مركب الصيد اليمني، *Al Ahzam*، قبالة المنطقة الوسطى من الساحل الصومالي، وألقت القبض على خمسة ممن يُشتبه أنهم قراصنة وأطلقت سراح أفراد الطاقم الـ ٢٥ المحتجزين كرهائن. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، نُقل القراصنة الخمسة المشتبه فيهم إلى سلطات سيشيل لمحاكمتهم. ونفذ مقر قيادة القوة البحرية للاتحاد الأوروبي العملية تحت قيادة مقر العمليات في روتا، إسبانيا، بعد ثلاثة أسابيع من نقل العملية من نورثوود، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد تمكنت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في الصومال من السيطرة على الوضع ومنع وقوع أي هجمات أخرى، بدعم من مختلف الأصول النشطة التابعة لها في المنطقة، ومنها الطائرة *Jester* الألمانية والطائرة *Cisne* الإسبانية المخصصتان للدوريات وعمليات الاستطلاع البحرية.

٧ - وبفضل سرعة تدخل القوات البحرية الدولية والاستعانة بأفراد الحراسة المسلحة التعاقدية، لم يتمكن القراصنة من النجاح في اختطاف السفن. وعلى الرغم من الانخفاض العام في الهجمات التي نفذها القراصنة قبالة سواحل الصومال في السنوات الأخيرة، تذكرنا هذه المحاولات بأن القرصنة تقلصت ولكنها لم تُجتث من جذورها، وأنها ما زالت تشكل تهديدا خطيرا للمنطقة.

(١) جماعة القرصنة هي مجموعة ينظمها أعضاؤها للاضطلاع بأعمال القرصنة والنهب في البحر، ويكون ذلك عادة في حيز بحري جغرافي محدد.

٨ - وأشار تقييم تهديدات القطاع البحري القابلة للنشر[٢] الذي صدر في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ إلى أن الجماعات الإجرامية التي كانت سابقا متورطة في القرصنة لا تزال، فيما يبدو، تحقق أهدافها المالية بممارسة أنشطة إجرامية أقل خطورة، مثل تهريب الأشخاص أو المخدرات أو الأسلحة أو الفحم. غير أن هذه الجماعات لديها الإرادة والقدرة على تنفيذ أعمال القرصنة إذا سنحت لها الفرصة. فإن نجاح عملية اختطاف واحدة يحصل منفذوها على فدية يمكن أن يشجع أصحاب الأموال في الصومال على العودة إلى الاستثمار في أعمال القرصنة. وأشار التقييم أيضا إلى أن أشكال الوجود المستمر للقوات البحرية الدولية، مثل القوات البحرية المشتركة والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في الصومال، إلى جانب التدابير الواردة في الإصدار الخامس لأفضل الممارسات الإدارية[٣]، ما زالت هي أكثر أشكال الردع والدفاع فعالية في التصدي للقرصنة في المنطقة. وفيما يتعلق بجنوب البحر الأحمر، لم تُشنّ أي هجمات على السفن في هذه المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المرجح أن يظل مستوى التهديد المتعلق بهجمات من هذا القبيل منخفضا طالما ظل اتفاق ستوكهولم قائما.

٩ - واستجابة لانخفاض مستوى التهديد الذي تشكله القرصنة، قرر اجتماع المائدة المستديرة لرابطات النقل البحري الدولي والندوة البحرية الدولية لشركات النفط تحديث الحدود الجغرافية لما يُسمى 'المنطقة الشديدة الخطورة' وتقليص حجمها اعتبارا من ١ أيار/مايو ٢٠١٩. وجرى في الاجتماع التأكيد مجددا على أن دول العلم يجب أن تستمر في رصد التهديد الذي تتعرض له السفن التي ترفع علمها، وتحديد المستويات الأمنية المناسبة وفقا للمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية، والعمل على إبلاغ السلطات بجميع الحوادث بدقة ودون تأخير.

١٠ - وفي الدورة المائة للجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية، المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، لاحظت اللجنة أن قطاع النقل البحري قام باستعراض شامل وتحديث لتوجيهات اللجنة بشأن القرصنة والسطو المسلح، مما نتج عنه إعداد الإصدار الخامس لأفضل الممارسات الإدارية وغير ذلك من التوجيهات. ولاحظت اللجنة أيضا أن التوجيهات الجديدة والمنقحة تعكس التطورات التي حدثت في مجالي القرصنة والأمن البحري منذ نشر الإصدار الرابع لأفضل الممارسات الإدارية، بما في ذلك إعداد المزيد من التوجيهات الإقليمية، وحدوث تغييرات في طريقة عمل القراصنة، وإنشاء آليات إبلاغ إقليمية جديدة. واعتمدت اللجنة الإصدار المنقح لأفضل الممارسات الإدارية، الذي كان متاحا للعموم بغرض مساعدة الشركات والبحارة على التخفيف أكثر من حدة المخاطر التي تهدد الأمن البحري، والمساعدة كذلك في تعزيز أمن التجارة العالمية.

١١ - ودعت اللجنة الحكومات الأعضاء إلى أن تحيط علما بالإصدار المنقح لأفضل الممارسات الإدارية، مع غيره من التوجيهات المنقحة، وأن تُرشد كل حكومة مالكي السفن التي يحق لها رفع علم البلد ومشغلي تلك السفن ومديريها، وكذلك من يوجد على متنها من الموظفين والمتعاقدين، إلى التصرف وفقا لهذه التوجيهات. وقد أُعدّت هذه التوجيهات المنقحة لدعم التوجيهات الحالية للمنظمة البحرية

(٢) تقوم القوات البحرية المشتركة والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي بإعداد هذا التقييم كي يسترشد به مشغلو سفن البضائع وسفن الصيد التجاري الكبرى التي تمر عبر البحر الأحمر وخليج عدن وغرب المحيط الهندي في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر.

(٣) انظر: BIMCO and others, *Best Management Practices to Deter Piracy and Enhance Maritime Security in the Red Sea, Gulf of Aden, Indian Ocean and Arabian Sea,* version 5 (Livingston, Edinburgh, Scotland, United Kingdom, Witherby Publishing Group, Ltd., 2018).

الدولية، وهي: ''توصيات للحكومات بشأن منع وقمع القرصنة والسطو المسلح على السفن'' (MSC.1/Circ.1333/Rev.1)؛ و ''توجيهات لمالكي السفن ومشغليها وربابنتها وطواقمها بشأن منع أعمال القرصنة والنهب المسلح التي تتعرض لها السفن وقمعها'' (MSC.1/Circ.1334)؛ وقرار لجنة السلامة البحرية MSC.324(89) بشأن تنفيذ التوجيهات المتعلقة بأفضل الممارسات الإدارية. والمنظمات الدولية مدعوة أيضا إلى الإحاطة علما بالتوجيهات وإرشاد أعضائها إلى التصرف وفقا لهذه التوجيهات.

ثالثا – تطور جهود مكافحة القرصنة في الصومال

ألف – الأطر القانونية والسياساتية الوطنية

١٢ – عُقد اجتماعان للجنة تنسيق الأمن البحري خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في نيروبي يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وفي موريشيوس في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، على هامش الدورة العامة لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وحضر كلا الاجتماعين مندوبون من حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد و ''صوماليلاند''، كما حضر ممثلون للجهات المانحة الدولية والوكالات الدولية التي تنفذ مشاريع في الصومال. وأتاح الاجتماعان فرصة لجميع الأطراف ليسلطوا مزيدا من الضوء على أنشطتهم ولتنسيق أعمالهم في المجال البحري، كما أتاحا للجهات الفاعلة في الصومال إبراز احتياجاتها الأكثر إلحاحا. واستمرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين، في دعم مبادرات لجنة تنسيق الأمن البحري خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن أوجه ذلك الدعم تعزيز قدرة الحكومة الاتحادية على رصد التقدم المحرز بشأن هياكل الحوكمة البحرية الموجودة على البر في الصومال.

١٣ – وأعربت حكومة الصومال الاتحادية عن نيتها إعادة تنشيط أعمال اللجنة الوطنية للتنسيق البحري في إطار مكتب رئيس الوزراء، ضمن جهودها الرامية إلى تحسين التنسيق في جميع الأنشطة البحرية الصومالية. ويعتبر إعادة تنشيط أعمال اللجنة تطورا مشجعا من شأنه أن يتيح لأصحاب المصلحة في القطاع البحري في الصومال أن يحددوا أهدافا جماعية بشكل أفضل ويكفلوا زيادة تركيز الجهود الدولية.

١٤ – وما زال مشروع القانون الذي ينقح قانون المعاشات التقاعدية والمكافآت معلقاً في انتظار إقراره من مجلس الشيوخ بالبرلمان الاتحادي. ويوفر هذه المشروع الإطار التشريعي لتحديد الحجم الصحيح للأجهزة الأمنية دعماً لاتفاق هيكل الأمن الوطني، ومن المنتظر أن يعزز الفعالية العملياتية للقوات البحرية في الصومال، دعماً لإعادة هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في الصومال.

١٥ – وأنشئت إدارة تنظيم الشؤون البحرية في الصومال، في إطار وزارة الموانئ والنقل البحري، بموجب قانون أصدرته حكومة الصومال الاتحادية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وبدأت الإدارة عملها رسميا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بعد تقييم للاحتياجات أجرته المنظمة البحرية الدولية في أيار/مايو ٢٠١٩. وقد تم ذلك بحضور الولايات الأعضاء في الاتحاد والشركاء الدوليين. وستنفذ الإدارة، بدعم من المنظمة البحرية الدولية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأغذية العالمي وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، خطة لبناء القدرات في مجال الامتثال القانوني وتسجيل السفن واعتماد أفراد الطواقم وإنشاء مركز لتنسيق الإنقاذ البحري، على أن تكون للإدارة القدرة التشغيلية الأولية اللازمة لذلك اعتبارا من النصف الأول من عام ٢٠٢٠. ويجري العمل أيضا، بدعم من المنظمة

البحرية الدولية وبعثة الأمم المتحدة، من أجل ترجمة مشروع مدونة لقطاع الشحن البحري في الصومال إلى اللغة الصومالية لاستيفاء المتطلبات التشريعية الدولية، الأمر الذي سيسمح للصومال بأداء واجباتها باعتبارها دولة علم ودولة ميناء ودولة ساحلية، وفقا لصكوك المنظمة البحرية الدولية ذات الصلة، وسيسهم ذلك في تنفيذ ركيزة الحوكمة في الاقتصاد الأزرق الآخذ في التوسع في الصومال.

١٦ - وأصدرت حكومة الصومال الاتحادية، من خلال وزارة الثروة السمكية والموارد البحرية، تراخيص لـ ٣١ مركبا من المراكب التي تستعمل خيوط الصيد الطويلة، بموجب مذكرة تفاهم مع الرابطة الصينية لصيد الأسماك في عرض البحر. وكانت خطوات الترخيص وعملية الترخيص نفسها متسقتين مع الاتفاق المؤقت المتعلق بتقاسم الإيرادات لإصدار تراخيص صيد الأسماك الذي وقّعه مجلس الأمن الوطني في شباط/فبراير ٢٠١٨. ورُخّص للمراكب باستغلال أسماك التونة المهاجرة والأسماك الشبيهة بالتونة في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال الواقعة خارج المنطقة الساحلية المخصصة للصيادين الصوماليين والبالغ عرضها ٢٤ ميلا بحريا.

١٧ - وبالنظر إلى الحاجة إلى التآزر بين مختلف القطاعات والمنظمات، واصلت حكومة الصومال الاتحادية التعاون مع لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، ومع فرقة عمل FISH-i Africa، كما تعاونت على الصعيد العالمي مع جهات شريكة من خلال الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وتقوم القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في الصومال والمديرية العامة للشؤون البحرية ومصايد الأسماك التابعة للمفوضية الأوروبية بإطلاع لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي على نتائج المراقبة والتحاليل من أجل إحالتها لاحقا إلى الدول المعنية، بما في ذلك حكومة الصومال الاتحادية، في مسعىً لدعم السلطات في إدراك حجم المشكلة والنظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الممارسات غير القانونية.

باء - بناء القدرات

١٨ - في حين تبقى القرصنة في حالة همود، فإن مياه الصومال باتت تشكل باطّراد مرتعا لتفشي الجرائم البحرية، بما يؤثر ليس فحسب على قدرة البلد على التعافي من سنوات من النزاع، بل يشكل أيضا تهديدا لاستقرار البلدان المجاورة. فالعصابات الإجرامية الوطنية والعابرة للحدود الوطنية، وجماعات القرصنة، وحركة الشباب، تقوم باستغلال ثغرات الحدود وضعف سيادة القانون لنقل الأشخاص والأسلحة والسلع المحظورة، سواء عبر الأراضي الصومالية أو عبر مياهها. وتواجه سلطات إنفاذ القانون البحري في الصومال تحديات أخرى ناجمة عن عدد غير مسبوق من المراكب التي ترسو في موانئ البلد التي لا تتوقف عن التوسع. وفي ظل ذلك، وبفضل الدعم المقدم من مجموعة أساسية من الجهات المانحة، بما في ذلك إيطاليا والدانمرك والمملكة المتحدة وهولندا واليابان والاتحاد الأوروبي، واصل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة الصومال في بناء قدرات البلد في مجال إنفاذ القانون البحري وضبط الأمن البحري، والقدرات اللازمة لتمكينه من القيام بأعمالِ حراسة فعالة في مياهه، ومنع الجرائم البحرية. ومشاركة هذا البرنامج مستمدةٌ من استراتيجية الموارد البحرية والأمن البحري للصومال، وهي، في الوقت نفسه، تعزز تلك الاستراتيجية، كما أنها تنفَّذ بالتنسيق مع جهات شريكة.

١٩ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ظل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية يمارس أنشطته في ثلاثة موانئ صومالية رئيسية، هي بربرة وبوصاصو ومقديشو. وما زالت بونتلاند تواجه تحديات هائلة

بسبب تزايد نقل الأشخاص والسلع المحظورة، ولا سيما الأسلحة التي تصل إلى خط ساحلها عبر الطرق البحرية، ومعظمها من اليمن. وتعزيزا لقدرات ميناء بوصاصو ووحدة الشرطة البحرية لتسيير دوريات على امتدادات أطول من الساحل، قدم لهما البرنامج العالمي الدعم فيما يبذلانه من جهود لتنفيذ سلسلة من عمليات الإنقاذ والاعتراض الناجحة، من خلال تزويدهما بمهارات متقدمة في مجال الزيارة والإنزال والتفتيش والاحتجاز وبمهارات هندسية من أجل الرفع من مستوى الجاهزية العملياتية وزيادة المعدات اللازمة لذلك. وفي ''صوماليلاند''، قدم البرنامج العالمي الدعم لقوات حرس السواحل في بربرة عن طريق تزويدها بالمهارات اللازمة في مجال الجاهزية العملياتية، وفي مجال إنفاذ القانون البحري، بهدف تعزيز جهودها في حماية الحيز البحري من الصيد غير القانوني ومنع نقل الأشخاص والبضائع بشكل غير قانوني.

٢٠ - وفي مقديشو، واصل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات تنفيذ برنامجه المتعلق ببناء القدرات والمقرر إنجازه على مدى ١٨ شهرا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال. وتهدف هذه الجهود إلى وضع أساس متين تعتمد عليه وحدة الشرطة البحرية في مقديشو في الاضطلاع بأعمال إنفاذ القانون البحري وتأمين المياه الواقعة قبالة مقديشو، والخط الساحلي لمقديشو، وحيزها البحري الإقليمي. وركز برنامج بناء القدرات على مهارات فن الملاحة ومهارات توجيه الدفّة والمهارات الهندسية بغية توفير المهارات المتعلقة بالزيارة والإنزال والتفتيش والاحتجاز. ومع أن برنامج بناء القدرات سينتهي في عام ٢٠١٩، فإن البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية سيواصل العمل مع سلطات إنفاذ القانون البحري على تعزيز القدرات، ولا سيما وأن وحدة الشرطة البحرية في مقديشو تقوم حاليا بمضاعفة جهودها في الاضطلاع بمسؤوليات الحراسة في محيط مطار وميناء مقديشو.

٢١ - وشُرع في تنفيذ مبادرة بناء القدرات التابعة لبرنامج إدارة قطاع الأمن المشترك، وهي المبادرة التي موَّلها كل من الاتحاد الأوروبي والسويد وتولى تنفيذها قسم إصلاح قطاع الأمن المشترك بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف البرنامج إلى تعزيز إدارة قطاع الأمن وإصلاحه، بما يعزز ويحسن تنسيق الترتيبات الأمنية في جميع أنحاء البلد، وفي الوقت نفسه، يعزّز خضوع هذا القطاع للمراقبة الديمقراطية والمساءلة. وعلاوة على ذلك، يتواصل حاليا هيكل متكامل بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع جهات نظيرة صومالية بشأن مبادرات بناء القدرات من خلال إطار النهج الشامل إزاء الأمن الذي سينجم عنه زيادة تعزيز فعالية القوات البحرية الصومالية.

٢٢ - وأدى أيضا كلٌّ من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، إلى جانب بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، دورا هاما في أنشطة لبناء قدرات وحدة الشرطة البحرية الصومالية. ودعما لجهود بناء القدرات، يقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حاليا بشراء زوارق دوريات لوحدة الشرطة البحرية في مقديشو، كما يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حاليا بتنفيذ عملية تعزيز البنى التحتية، من خلال آليات تمويل تابعة للاتحاد الأوروبي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ برامج تدريبية وتوجيهية لصالح وحدة الشرطة البحرية، من أجل تعزيز القدرات العملياتية في مجالي إنفاذ القانون البحري والهندسة البحرية.

٢٣ - وقد أنشأت حكومة الصومال الاتحادية هيكلا جديدا للتنسيق، تحت اسم الفريق العامل المعني بالشرطة البحرية، بهدف النهوض بأعمال ضبط الأمن البحري مع الولايات الأعضاء في الاتحاد. وقد عقد الفريق العامل، الذي يُنظر إليه باعتباره منصة رئيسية للتوسع في إنفاذ القانون البحري على طول الساحل الصومالي، اجتماعه الافتتاحي في ١٨ أيلول/سبتمبر. وحضر الاجتماعَ كل من مصر والسويد وقطر وتركيا، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال.

جيم - مسائل متعلقة بالمجتمعات المحلية

٢٤ - تواصل الوزارة الاتحادية للثروة السمكية والموارد البحرية القيام بدور طليعي في تطوير قطاع الصيد البحري والساحلي باعتباره مصدرا رئيسيا للنمو الاقتصادي. وستسهم الجهود المبذولة في هذا المجال، ولا سيما عند اقترانها بتعزيز المجتمعات المحلية وبالدعوة المجتمعية، في مكافحة القرصنة عن طريق الحد من تجنيد القراصنة في المناطق الساحلية.

٢٥ - ومن خلال تنفيذ مشروع مناهضة المجتمعات المحلية الساحلية لأعمال القرصنة، وغيره من المبادرات، تعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حاليا، بتعاون وثيق مع وزارات الثروة السمكية على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، من أجل توفير فرص عمل مجدية على امتداد سلسلة إضافة القيمة في قطاع صيد الأسماك، موفرةً بذلك بدائل للقرصنة أو لممارسة أنشطة ساحلية أخرى غير مشروعة.

٢٦ - ويتيح مشروع مناهضة المجتمعات المحلية الساحلية لأعمال القرصنة فرصا مدّرة للدخل لفئة الشباب من خلال برامج تدريبية طويلة الأمد في بوصاصو ومقديشو. ومن مجالات التدريب متطلبات السلامة في العمل البحري، ومعالجة المصيد على متن المراكب، وتحسين طرائق الصيد وما بعد الصيد من عمليات. ويعمل المشروع أيضا على تحسين طرائق تنظيم الصيد الحرفي والرفع من أدائه، حيث وزع ٢٧ مركبا مصنوعا محليا في الصومال. وفي مسعىً للحد من فاقد المصيد من السمك وتحسين الإيرادات المتأتية من أنشطة صيد الأسماك، تقوم حاليا منظمة الأغذية والزراعة بتقديم التدريب على طرائق جديدة ذات قيمة مضافة لمعالجة الأسماك، وتوفير أصول سلسلة التبريد (من قبيل الشاحنات المبرَّدة، وآلات الثلج الرقائقي التي تعمل بالطاقة الشمسية). كما أنها تقوم بدعم تعاونيات الصيادين وغيرها من المنظمات العاملة في مواقع التفريغ على البر، وإجراء دراسات الجدوى للبنى التحتية الجديدة. وإلى جانب هذه الأنشطة، تُجرى بحوث وأنشطة تشاركية من أجل غرس روح المسؤولية المدنية والتوعية بأخطار القرصنة، وإتاحة الفرص داخل قطاع مصايد الأسماك الذي يُدار إدارة حسنة. ومن الجهود الأخرى التي بذلتها منظمة الأغذية والزراعة لدعم تطوير سلاسل القيمة لمصايد الأسماك تنميةُ السوق في الأسواق المحلية وأسواق الدول المجاورة، وحملات التوعية والتثقيف في أمور الطهي والتغذية. ومن خلال تعزيز سلسلة الإمداد، تهدف منظمة الأغذية والزراعة إلى حفز طلب الأسواق على الموارد غير المستغلة بالقدر الكافي في المياه الصومالية.

٢٧ - وتلقت منظمة الأغذية والزراعة تمويلا من الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال من أجل تركيب أجهزة مرسلة مجيبة للنظم الآلية لتحديد الهوية، وأجهزة لاسلكية يدوية بالترددات العالية جدا للنداء الانتقائي الرقمي، في ١٧٥ قاربا من قوارب الصيد الصغيرة في بوصاصو، لمساعدة قوات مكافحة القرصنة بتزويدها بمزيد من المعلومات، وبتحسين رصد

أنشطة صيد الأسماك. وهذا العمل لم يؤدِّ فحسب إلى تحسين رصد أنشطة صيد الأسماك، بل أيضا إلى بناء قدرات الوزارة ورابطات الصيادين في رصد مصايد الأسماك الصومالية وإدارتها، فضلا عن تحسين السلامة في البحر لفرادى الصيادين.

رابعا – التعاون الدولي

ألف – فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال

٢٨ – عقد فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال جلسته العامة الثانية والعشرين في موريشيوس في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وحضر الجلسةَ البلدان التالية: الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، وباكستان، والبرتغال، وبنما، وتركيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وسري لانكا، والسويد، وسيشيل، والصين، وفرنسا، وقطر، وكينيا، ومدغشقر، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، والنرويج، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان. وحضر الجلسةَ أيضا ممثلون عن ”صوماليلاند“، وكذلك ممثلون عن العديد من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ومنظمات من القطاع الخاص. وللمرة الأولى، آثر الصومال عدم الحضور والتركيز عوضا عن ذلك على زيادة التنسيق في إطار اللجنة الوطنية للتنسيق البحري قبل إجراء اتصالات مفصلة مع فريق الاتصال. وترأست موريشيوس الجلسةَ العامة بصفتها رئيس لجنة المحيط الهندي، وقدمت اللجنة الدعم للجلسة العامة باعتبارها القائمة بأعمال الأمانة لفريق الاتصال.

٢٩ – وأشار المشاركون في الهيئة العامة إلى قرار مجلس الأمن ١٨٥١ (٢٠٠٨)، ورحبوا بالجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة القرصنة وردعها قبالة سواحل الصومال. وأعادت الهيئة العامة التأكيد على ضرورة تعزيز التنسيق بين مبادرات الأمن البحري ضمن مجتمع فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة في الصومال، ودعت إلى زيادة الالتزام من جانب دول المنطقة في فريق الاتصال، وإلى تولي ملكية الأنشطة المتصلة بمكافحة القرصنة وما يتصل بها من تهديدات وجرائم. وأقرت الهيئة العامة بأهمية قمع أعمال القرصنة، ودعت القوات البحرية الدولية والجهات الموفِدة المستقلة إلى الإبقاء على تواجدها قبالة سواحل الصومال. وحظي اختيار كينيا لرئاسة فريق الاتصال في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، بالتأييد مع التقدير، ونوّهت الهيئة العامة أيضا بالعرض المقدم من لجنة المحيط الهندي لمواصلة تقديم الدعم بأعمال الأمانة لرئاسة فريق الاتصال.

٣٠ – وخلال الجلسة، ناقشت الهيئة العامة أيضا مستقبل فريق الاتصال. ووافقت على ضرورة كفالة أن يظل فريق الاتصال آلية مرنة مدمجة في استراتيجية طويلة الأجل للمنطقة. كما وافقت على ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل ضمان اتّباع نهج شمولي في المنطقة، ومن أجل تحسين التنسيق وزيادة الكفاءة. ووافقت الهيئة العامة أيضا على إنشاء لجنة توجيهية للنظر في وضع خطة استراتيجية لفريق الاتصال. كما أشارت إلى إغلاق الفريق العامل المعني بالعمليات في البحر، ووافقت على نقل أنشطة الفريق العامل المعني ببناء القدرات على الصعيد الإقليمي في المحيط الهندي إلى مدونة جيبوتي لقواعد السلوك. وبالإضافة إلى ذلك، دعت الهيئة العامة إلى التقيد الصارم باتفاق النقل، وأبدت اعتراضها القوي على الإفراج عن القراصنة المدانين.

٣١ - وعُقدت الهيئة العامة عقب عدد من الاجتماعات الأخرى، بما في ذلك المؤتمر الوزاري الثاني المعني بالأمن البحري في غربي المحيط الهندي، الذي عُقد في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ونظَّمه كل من موريشيوس ولجنة المحيط الهندي، بدعم من البرنامج الإقليمي للأمن البحري الممول من الاتحاد الأوروبي. وعُقدت اجتماعات لكل من لجنة تنسيق الأمن البحري، والمنتدى القانوني الافتراضي، والأفرقة العاملة والتقنية ذات الصلة بفريق الاتصال، وكذلك الاجتماع السنوي لمجلس الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وشارك أعضاء فريق الاتصال في المناسبات الجانبية التي نُظِّمت على هامش المؤتمر الوزاري للاحتفال بمناسبة ''أسبوع البحر''.

٣٢ - لقد قدمت لجنة المحيط الهندي الدعم إلى فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة في الصومال على مدى ثلاث سنوات، بدعم من البرنامج الإقليمي للأمن البحري الممول من الاتحاد الأوروبي، وهو البرنامج الذي تتولى تنفيذه أربع منظمات إقليمية - الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة شرق أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ولجنة المحيط الهندي - بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويهدف البرنامج إلى توفير نهج شامل للأمن البحري في غرب المحيط الهندي. وقد أُنشئ المركز الإقليمي لتجميع المعلومات البحرية في مدغشقر والمركز الإقليمي لعمليات التنسيق في سيشيل في إطار هذا البرنامج، بغية وضع هيكل بحري إقليمي في غرب المحيط الهندي، على أساس تحسين تبادل المعلومات البحرية والعمليات المشتركة في عرض البحر.

٣٣ - وقد تولى توقيع الاتفاقين الإقليميين لتبادل وتقاسم المعلومات البحرية وتنسيق الإجراءات المشتركة في البحر في عام ٢٠١٨ في إطار البرنامج الإقليمي للأمن البحري الممول من الاتحاد الأوروبي سبعة من بلدان ومناطق شرق أفريقيا والمحيط الهندي[٤]. ويجري حاليا تنفيذ الاتفاقين والتفعيل الكامل لكل من المركز الإقليمي لتجميع المعلومات البحرية والمركز الإقليمي لعمليات التنسيق. وكلاهما له أهمية حاسمة في إنشاء آلية للرصد والمراقبة في المنطقة. ويمثل توقيع هاذين الاتفاقين خطوة مهمة في إنشاء هيكل للأمن البحري، يتضمن مبادرات إقليمية أخرى، مثل مدونة جيبوتي لقواعد السلوك وتعديل جدة لعام ٢٠١٧ لهذه المدونة. ويستفيد الهيكل من نظام للإحاطة بالأحوال البحرية تم تطويره خصيصًا، ومن أفضل الممارسات من آسيا وأوروبا، وهو يكمل أنشطة المراقبة والرصد في غرب المحيط الهندي.

٣٤ - وقد كانت استضافة المؤتمر الوزاري الثاني بشأن الأمن البحري في غرب المحيط الهندي عبارة عن مبادرة رئيسية من مبادرات البرنامج الإقليمي للأمن البحري الممول من الاتحاد الأوروبي. وضم المؤتمر أكثر من ٢٥٠ مشاركًا من ٣٠ بلدا ومنظمة إقليمية ودولية، من بينهم باحثون وسياسيون وممثلون للحكومات وخبراء تقنيون بحريون، لبحث ومناقشة مبادرات الأمن البحري. ودعا المشاركون إلى تنسيق قوي لمبادرات السلامة البحرية والأمن البحري من أجل تحسين تأثيرها، وتجنب الازدواجية، وكذلك تطوير أوجه التآزر عند الاقتضاء، وتيسير مشاركة الدول وكذلك الشركاء الإقليميين والدوليين.

(٤) تولى توقيع الاتفاقين الإقليميين في إطار البرنامج الإقليمي للأمن البحري الممول من الاتحاد الأوروبي خمسة بلدان - جزر القمر، وجيبوتي، وسيشيل، ومدغشقر، وموريشيوس - خلال المؤتمر الوزاري الأول المعني بالأمن البحري، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت كينيا وفرنسا/لاريونيون نفس الاتفاقين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ خلال مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام الذي عقد في نيروبي.

باء – صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال

٣٥ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الصندوق الاستئماني تقديم المساعدة المالية للمساهمة في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. كما دعم جهود الملاحقة القضائية على الصعيد الإقليمي وكذلك إنفاذ القانون البحري والحوكمة، من جملة أمور أخرى.

٣٦ – ومنذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تلقى الصندوق الاستئماني مبلغا إجماليا قدره ٤٦١ ٨٣٤ ١٤ دولارا من ١٨ جهة مانحة. ومع ذلك، لم يتمكن الصندوق الاستئماني على مدى عدة سنوات من بلوغ مستوى العتبة المرجعية للمساهمات لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالنسبة للصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، الأمر الذي يدل على تناقص الاهتمام من الجهات المانحة. ففي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩، كان في رصيد الصندوق الاستئماني ٨٩٥ ٢١٨ دولارا. ووافق مجلس الصندوق الاستئماني بالفعل على مشروعين ينتظران التمويل بمبلغ إجمالي قدره ١٨٤ ٤١٩ ١ دولارا.

٣٧ – وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩، عقد مجلس الصندوق الاستئماني اجتماعه الحادي والعشرين في بالاكلافا، موريشيوس، برئاسة إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمانة العامة. وخلال الجلسة، واصل أعضاء المجلس مناقشتهم بشأن مستقبل الصندوق الاستئماني. وأبرزوا أهمية الصندوق الاستئماني في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، ولكنهم أقروا بضرورة الالتزام بمتطلبات عتبة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المرجعية للمساهمات في الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء. ولذلك، كان هناك توافق في الآراء بين أعضاء المجلس على تجديد الدعوة لتقديم المساهمات إلى الصندوق الاستئماني من أجل تجنب إغلاقه. بيد أن المجلس قرر إغلاق الصندوق الاستئماني في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ في حال لم يستوف الصندوق الاستئماني في عام ٢٠١٩ متطلبات عتبة المجموعة الإنمائية المرجعية للمساهمات ولم يكن هناك التزام من الجهات المانحة بالوفاء بهذا المستوى في عام ٢٠٢٠. ولم يعتمد المجلس أي مشاريع جديدة في ظل محدودية التمويل المتاح والمشاريع المعتمدة بالفعل التي تنتظر التمويل.

خامسا – أنشطة الأمن البحري الاستراتيجية

ألف – بناء القدرات على الصعيد الدولي

٣٨ – من خلال دعم برنامج المنظمة البحرية الدولية المتعلق بمدونة جيبوتي لقواعد السلوك، استفادت الدول الواقعة قبالة سواحل الصومال وغرب المحيط الهندي وخليج عدن من الدروس المستخلصة في مجال التعاون الإقليمي الفعال. وفي الوقت الراهن، ينصب تركيز البرنامج الذي تقوده المنظمة البحرية الدولية على وضع نهج متعدد الوكالات يشجع المنطقة على العمل على المستوى الوطني وعبر الحدود لمواصلة اتباع نهج أكثر شمولاً للحيلولة دون تجدد أعمال القرصنة، وكذلك لمكافحة تهديدات أخرى، مثل أعمال الإرهاب التي تستهدف منشآت النفط والغاز، والصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه، والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر.

٣٩ – واستجابة لهذه التهديدات، القائم منها والناشئ، تم اعتماد تعديل جدة لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بوصفها آلية اتفقت بموجبها الدول المشاركة على العمل معًا لبناء القدرات الوطنية والإقليمية اللازمة للحيلولة دون تجدد أعمال القرصنة والتصدي للمصاعب الأمنية

البحرية بوجه أعم، ومن بين المكونات الرئيسية لهذه الآلية الاتفاق على تعزيز الإحاطة بالأحوال البحرية في المنطقة. ولتحقيق هذه الغاية، أعطت المنطقة الأولوية لإنشاء مراكز وطنية لتبادل المعلومات البحرية في كل دولة من الدول الموقعة على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك. وستؤدي هذه المراكز دورًا رئيسيًا بوصفها الركائز الوطنية للشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات، جنبًا إلى جنب مع مراكز تبادل المعلومات الإقليمية المعينة. وشرعت كينيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير في دمج نظمها القائمة لإنشاء مركز للعمليات البحرية المشتركة بدعم من المنظمة البحرية الدولية والدنمارك والمملكة المتحدة.

٤٠ - ولضمان استمرار نجاح تعديل جدة، من الأهمية بمكان كفالة التنفيذ الفعال للالتزامات التي تعهدت بها كل دولة من الدول الموقعة لإنشاء مؤسسة وطنية تُعنى بتعزيز التعاون بين الوكالات وتنمية القدرات الوطنية. ولذلك، لا بد أن تواصل الدول الموقعة إنشاء مؤسساتها الوطنية وأطرها القانونية وتنمية قدراتها من أجل معالجة قضايا الأمن البحري الأوسع نطاقا. وحتى الآن، يسرت المنظمة البحرية الدولية، إلى جانب جهات شريكة دولية وإقليمية، ما مجموعه ٨٤ دورة تدريبية، استفاد منها أكثر من ١ ٦٩٨ متدربًا من المنطقة من خلال تعديل جدة.

باء - الأنشطة البحرية قبالة سواحل الصومال

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منظمة حلف شمال الأطلسي أنشطتها قبالة سواحل الصومال دعماً لجهود المجتمع الدولي في مكافحة القرصنة. ولتحقيق هذه الغاية، تقوم المنظمة بما يمكنها من الإحاطة على الدوام بالأحوال البحرية في المنطقة ومن رصد حالة القرصنة، بما في ذلك من خلال مركز الشحن التابع للمنظمة في المملكة المتحدة الذي يتواصل بانتظام مع أوساط النقل البحري العالمي. وإضافة إلى ذلك، واصلت منظمة حلف شمال الأطلسي شراكاتها القيمة مع أصحاب المصلحة المعنيين بمكافحة القرصنة وظلت ناشطة في منتديات مكافحة القرصنة، مثل فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل كل من الاتحاد الأوروبي والقوات البحرية المشتركة إدارة بعثات بحرية متعددة الجنسيات مخصصة لمكافحة القرصنة، من أجل حماية السفن التجارية وردع أنشطة القرصنة في خليج عدن وغرب المحيط الهندي، وذلك على النحو الذي أذن به مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت فرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مثل الاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، والصين، والهند، واليابان، العمل في المنطقة باعتبارها جهات موفدة مستقلة، دعماً للأمن البحري عن طريق حماية السفن التجارية ومرافقتها.

٤٣ - والقوات البحرية المشتركة عبارة عن شراكة بحرية متعددة الجنسيات تضم ٣٣ عضوًا، مع وجود مخصص لمكافحة القرصنة يشكل إحدى أفرقة العمل الثلاثة المكونة لها. وتواصل القوات البحرية المشتركة، التي تعمل تحت اسم فرقة العمل المشتركة ١٥١، تسيير الدوريات في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب وحوض الصومال وشمال المحيط الهندي، وتعمل بنشاط في تعاون وثيق مع القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال والجهات الموفِدة المستقلة.

٤٤ - وواصلت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي جهود مواجهة القرصنة في إطار عملية أتالانتا التي يشارك فيها عادةً ما يصل إلى سفينتين حربيتين وطائرتي دوريات بحرية وما يزيد على ٧٠٠ فرد، وتغطي منطقة تمتد من البحر الأحمر إلى بحر العرب حتى المحيط الهندي وصولاً إلى قناة موزامبيق. ويتم الرفع من قوام القوة

من خلال القيام دوريا بضم سفينة حربية لجمهورية كوريا، بالإضافة إلى المساهمات المباشرة الدائمة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل صربيا والجبل الأسود.

٤٥ - وقد تصدت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بشكل فعال للهجمات التي استهدفت السفن *Sydney* و *Adria* و *Txori Argi*. وبالإضافة إلى أنشطتها المكرسة لمكافحة القرصنة، واصلت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي تفاعلها مع المجتمعات الساحلية في الصومال من خلال توفير منصة لهيئات الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة لتعزيز البرامج الإنمائية داخل المجتمعات المحلية التي يتعذر الوصول إليها بهدف توفير أشكال بديلة للدخل.

٤٦ - وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩، نُقل مقر عمليات القوة البحرية للاتحاد الأوروبي من نورثوود، المملكة المتحدة، إلى روتا، إسبانيا، بينما نُقل مركز الأمن البحري للقرن الأفريقي إلى بريست، فرنسا. ويظل مركز الأمن البحري جزءا لا يتجزأ من عملية أتالانتا، وهو يؤدي دورا هاما في طمأنة قطاع النقل البحري العالمي بأن أعمال القرصنة في المنطقة ستلقى رداً عسكرياً. ويكفل مركز الأمن البحري الإحاطة بالأحوال البحرية على الصعيد الإقليمي، ويتلقى معلومات التسجيل للسفن العابرة عن طريق التقارير الطوعية، على النحو الموصى به في الإصدار الخامس لأفضل الممارسات الإدارية وبالاقتران مع عمليات التجارة البحرية للمملكة المتحدة. ويستخدم المركز هذه المعلومات لتقييم مدى قابلية تعرض السفن للقرصنة. ويعمل المركز أيضا كقناة لإبلاغ قطاع النقل البحري بشأن تقييمات المخاطر والنشرات المتعلقة بالحوادث، استناداً إلى التقييمات المشتركة التي تصدر عن القوة البحرية للاتحاد الأوروبي والقوات البحرية المشتركة.

٤٧ - وقدمت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي والقوات البحرية المشتركة تقييمهما المشترك الأخير للتهديدات إلى هيئات قطاع النقل البحري خلال مؤتمر آلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات، المعقود في البحرين في نيسان/أبريل ٢٠١٩، وإلى ممثلي الحكومات في الاجتماع العام لفريق الاتصال الذي عُقد في موريشيوس في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وبالنظر إلى أنه تأكد وقوع هجومين اثنين فقط من هجمات القراصنة خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، لا ترى أي من القوتين في تقييمها مؤشرات أو إنذارات تكتيكية توحي بتجدد أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال، شريطة استمرار وجود قوة ردع في البحر تكون قادرة على ردع تلك الأعمال والحيلولة دون حدوثها.

سادسا - المسائل القانونية والقضائية الدولية، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان

ألف - الأطر القانونية والتعاون

٤٨ - في الفترة من ١ إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠١٩، عقدت لجنة المحيط الهندي معتكفاً وزاريًا بشأن مستقبل المنظمة في موروني، بعد مرور ٣٥ عامًا على إضفاء الطابع المؤسسي عليها بموجب اتفاق فيكتوريا العام للتعاون لعام ١٩٨٤. وفي نهاية المعتكف، اعتمد المشاركون إعلاناً بشأن مستقبل لجنة المحيط الهندي، الذي يعيد هيكلة المنظمة ويرسي الأساس لما ستكون عليه لجنة المحيط الهندي في حلتها الجديدة. وأشار المشاركون في الإعلان إلى جملة مسائل منها خطر الإرهاب وتطور الشبكات الإجرامية عبر الوطنية وانعدام الأمن البحري. ويشير أيضا إلى المؤتمرين الوزاريين بشأن الأمن البحري في غرب المحيط

الهندي اللذين عُقدا في موريشيوس في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ويذكر أن الولاية الجديدة للجنة المحيط الهندي ينبغي أن تشمل القضايا المتعلقة بالسلام والأمن، وكذلك الأمن البحري، من بين أمور أخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمانة العامة ولجنةُ المحيط الهندي في مناقشات بشأن الأنشطة الكفيلة بالمساعدة في بناء قدرة اللجنة على تعزيز وتوطيد السلام والأمن في المنطقة، تمشياً مع إطار التعاون الموقع في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤٩ - وتمشيا مع موضوع اليوم البحري العالمي لعام ٢٠١٩، ”تمكين المرأة في دوائر النقل البحري“، عقدت وزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان في الصومال، إلى جانب وزارة الموانئ والنقل البحري، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، مؤتمراً تشاوريًا حول دور المرأة في القطاع البحري في مقديشو في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وقد سعى المؤتمر إلى إنشاء منبر في الفترة التي تسبق الذكرى العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يتيح لحكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والمجتمع المدني والوكالات الدولية المشاركة في القطاع البحري مناقشة الفرص المتاحة للنساء العاملات في هذا القطاع ورسم خريطة طريق لنموهن في المستقبل، وكذلك النظر في مساهماتهن في تطوير الاقتصاد الأزرق في الصومال.

٥٠ - وأنشأ مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، خلال دورته العادية السادسة والأربعين، فرقة عمل تعنى بمنطقة البحر الأحمر وخليج عدن. وعقدت فرقة العمل اجتماعها الاستشاري الأول في نيروبي في الفترة من ٣ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، واجتماعها الاستشاري الثاني في جيبوتي في الفترة من ١٥ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. واتفقت فرقة العمل على وجود حاجة إلى المزيد من التعاون في مسائل من قبيل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والتطرف العنيف والقرصنة والهجرة غير النظامية، وعلى الحاجة إلى ضمان حرية الملاحة البحرية في مياه البحر الأحمر وخليج عدن.

٥١ - وقد أنشأ مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١١/٣٦ المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، فريقًا عاملاً حكوميًا دوليًا جديدًا مفتوح العضوية، لمدة ثلاث سنوات مع تكليفه بولاية تتمثل في إعداد مضمون إطار تنظيمي دولي، دون إصدار حكم مسبق عن طبيعة هذا الإطار، وحماية حقوق الإنسان وضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

٥٢ - وعُقدت الدورة الأولى للفريق العامل الحكومي الدولي في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٩، وقد أتاحت فرصة للتأكيد مجددًا على أهمية الاستناد إلى استنتاجات وتوصيات الفريق العامل السابق بتحديد الوسائل التي تكفل القيام بدرجة أكبر من الكفاءة بمنع انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؛ والقيام بدرجة أكبر من الفعالية بحماية ضحايا هذه الانتهاكات وضمان إمكانية لجوئهم إلى القضاء وسبل انتصافهم؛ وتعزيز مساءلة مرتكبي الانتهاكات، وهو أمر ظل بعيد المنال إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم. وقد دعا الفريق العامل، التماسا لمزيد من المساعدة في الاضطلاع بولايته وتمشياً مع القرار ١١/٣٦، إلى تقديم مساهمات خطية من الحكومات والمعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة من مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات والمجموعات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والقطاع وأصحاب المصلحة الآخرين من ذوي الخبرة المطلوبة، بما في ذلك الرؤساء المشاركون لمنتدى وثيقة مونترو ورابطة المدونة الدولية لقواعد السلوك.

باء – جهود الإفراج عن الرهائن وتوفير الدعم لهم

٥٣ – تتولى الشبكة الدولية لرعاية ومساعدة البحارة، وهي مؤسسة خيرية دولية يوجد مقرها في المملكة المتحدة، إدارة صندوق أسر ضحايا القرصنة التابع لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وقد أدى الدعم المالي المقدم من الصندوق إلى تمكين هذه الشبكة من مواصلة تقديم الدعم للرهائن وأُسرهم أثناء وبعد تعرضهم للأسر، بما في ذلك أفراد طاقم المركب ''سراج'' الأربعة الذين احتجزهم قراصنة صوماليون كرهائن منذ آذار/مارس ٢٠١٥.

٥٤ – وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، تفاوضت الشراكة المعنية بدعم الرهائن بشأن إطلاق سراح أحد أفراد طاقم مركب ''سراج'' المحتجزين لدى جماعة القراصنة ''كراني''، حيث كان الرهينة يعاني من مرض شديد. وبفضل التمويل المقدم من صندوق أسر ضحايا القرصنة وبدعم من حكومة جمهورية إيران الإسلامية، تمكنت الشراكة من إخراج الرهينة وقدمت له المساعدة للحصول على العلاج الطبي والقيام بإجلائه. ولا تزال الجهود المبذولة لضمان الإفراج عن الرهائن الثلاثة المتبقين جارية. وتمكنت الشبكة الدولية لرعاية ومساعدة البحارة من الاتصال بأسر الرهائن الباقين، وهي تحاول تقييم احتياجاتهم من أجل تقديم الدعم الإنساني. وتمكنت الشبكة أيضًا من مساعدة الرهائن المفرج عنهم وأسرهم من خلال إعادة التوظيف والتأهيل وتوفير الخدمات الطبية والتعليم.

جيم – التعاون في مجال الملاحقات القضائية المتصلة بالقرصنة

٥٥ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بصفته أمانة فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون التابعة لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، بتيسير الاجتماع الثالث لفرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون في مكتب ولاية سكسونيا السفلى للتحقيق الجنائي في هانوفر، ألمانيا، في أيار/مايو ٢٠١٩. وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون التقدم المحرز فيما يتعلق بمحاكمة أشخاص يشتبه في كونهم من قيادات القراصنة وشركائهم وممولهم منذ الاجتماع السابق الذي عُقد في ليون، فرنسا، في أيار/مايو ٢٠١٨.

٥٦ – ونوهت فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون بأهمية استخدام قاعدة بيانات الإنتربول الخاصة بالمشتبه في قيامهم بالقرصنة، التي كانت قد استُخدمت للمساعدة على التعرف على المشتبه بهم من بين اللاجئين الذين يصلون إلى أوروبا قدوما من أفريقيا. وكان تدفق المهاجرين القادمين من أفريقيا قد أدى إلى وفود العديد من المنتسبين إلى جماعات القرصنة إلى أوروبا، وقد أتاحت السجلات الممتازة لموقع الجريمة التي أُعدَّت انطلاقا من السفن المختطفة بيانات لسجلات البصمات تتطابق مع بيانات هؤلاء المشتبه بهم. ونتيجة لذلك، ألقي القبض على العديد من القراصنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من جانب مكتب التحقيقات الاتحادي بالولايات المتحدة (فيما يتعلق بخطف مايكل سكوت مور)، ومن جانب ألمانيا (فيما يتعلق بقضية *Smyrni* وحالتي اختطاف *Ems River* و *Susan K*).

٥٧ – وبناءً على طلب فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقريرا تحت عنوان ''عائدات جريمة القرصنة: تحديد أماكن أصول زعماء القراصنة وممولي القرصنة''، جرى إعداده بتمويل من الصندوق الاستئماني. ودعت فرقة العمل إلى إجراء المزيد من البحوث حول مسألة القرصنة والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الصلة المحتملة بين زعماء القراصنة وحركة الشباب. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضًا بإصدار

''موجز القوانين التي تنظم مستودعات الأسلحة العائمة وعملياتها'' و ''المبادئ التوجيهية لاستخدام أفراد الأمن المسلحين المتعاقد معهم بموجب عقود خاصة''، على أن يُرفَق كلا المنشورين بالطبعة الثانية من منشور ''الجريمة البحرية: دليل للممارسين في مجال العدالة الجنائية''.

٥٨ - واستنادًا إلى العمل الذي قامت به فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يُعتقد أنه لا تزال هناك أربع من جماعات القرصنة نشطة في الصومال وتتلقى تمويلًا للقيام بهجمات قرصنة ضد قطاع النقل البحري. وهناك دلائل تشير إلى وجود جماعة خامسة تنفذ عملياتها انطلاقا من جنوب الصومال، كانت قد نفذت عددًا من الهجمات الفاشلة ضد السفن. وبالإضافة إلى ذلك، هناك جماعات قرصنة غير نشطة مثل الجماعة التي تحتجز الأفراد المتبقين من طاقم مركب ''سراج''. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٩، قُتل أحد كبار ممولي القراصنة الصوماليين في كمين أثناء سفره من غالكعيو إلى هوبيو. وكان قد عاد إلى الصومال في شباط/فبراير ٢٠١٩ بعد حبسه لفترة في أحد السجون الإيرانية.

٥٩ - وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩، أجرى كل من البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمستشار القانوني للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في مقر العمليات، بمساعدة خبير من الشرطة الأسترالية، عمليةً بشأن مسار الملاحقات القضائية المتعلقة بالقرصنة في سيشيل بهدف الحفاظ على قدرة المنطقة الإقليمية على إجراء الملاحقات القضائية عن جرائم القرصنة. وكان من بين المشاركين ممثلون عن مكتب المدعي العام لسيشيل، والجهاز القضائي، وقوات شرطة سيشيل، وخفر السواحل، والقوات الجوية، والقوات المسلحة لسيشيل. وتضمَّن التدريب دورات حول تنقيحات الأطر القانونية المتعلقة بالقرصنة والتحديات التي تواجه نظام تسلسل العهدة والأدلة، والإجراءات المعتادة لتسليم الأشخاص المشتبه في أنهم قراصنة إلى وكالات إنفاذ القانون الوطنية.

٦٠ - وقد أعاد البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة آخر مجموعة تضم ٢٨ قرصانا أكملوا فترة عقوبتهم في كينيا إلى أوطانهم. وأعيد آخر أربعة قراصنة من هذه المجموعة إلى أوطانهم في شباط/فبراير ٢٠١٩. وقد قام البرنامج، منذ إنشائه في عام ٢٠٠٩، بإعادة ١٣٨ قرصانا استكملوا فترة عقوبتهم في كينيا إلى أوطانهم، ولا يوجد حاليا قراصنة مدانون في السجون الكينية. وأعيد ستة أشخاص مشتبه في ضلوعهم في أعمال القرصنة كانوا قد اعتقلوا في عام ٢٠١٧ إلى أوطانهم من سيشيل في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ نتيجة تبرئتهم. وحاليا، هناك خمسة أشخاص يشتبه في أنهم قراصنة لا يزالون رهن الاحتجاز في سيشيل، في انتظار محاكمتهم عقب القبض عليهم في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وأخيرا، في آب/أغسطس ٢٠١٩، دعم البرنامج إعادة قرصان إلى الوطن كان قد أدين وأكمل فترة عقوبته في اليابان.

٦١ - وبهدف التشجيع على إعادة تأهيل القراصنة المدانين وإعادة إدماجهم في بلدان المنطقة التي تقوم بإجراءات الملاحقة، وقّعت حكومة سيشيل وحكومة الصومال الاتحادية الانتقالية اتفاقًا في عام ٢٠١١ للسماح بنقل الأشخاص المدانين بارتكاب أعمال قرصنة إلى الصومال لقضاء مدة عقوبتهم. وأعقب ذلك إبرام مذكرة تفاهم بين سيشيل وكل جهاز من أجهزة السلطة الحكومية في ''صوماليلاند'' وبونتلاند. ويسر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منذ ذلك الحين عمليات النقل، وقام ببناء هياكل أساسية متوافقة مع حقوق الإنسان في ''صوماليلاند'' وبونتلاند، بدعم من الصندوق الاستئماني.

٦٢ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٩، أصدر رئيس ''صوماليلاند''، موسى بيهي عبدي، قرارا بالإفراج المبكر عن ١٩ من القراصنة المدانين، المحتجزين في سجن هرجيسا المركزي كانوا قد نُقلوا من سيشيل في عام ٢٠١٢. وقد تصرف الرئيس وفقًا لدستور ''صوماليلاند''، الذي يمنحه سلطة العفو عن السجناء. بيد أن تصرفه شكل انتهاكا للمادتين ٥ و ٧ من مذكرة التفاهم بين سيشيل و ''صوماليلاند''، التي تنص على أن تحتفظ الدولة أو السلطة التي يُنقل منها بالولاية القضائية الحصرية لمراجعة الحكم والعقوبة وأن تواصل الدولة أو السلطة المستقبِلة إنفاذ الحكم كما لو كانت العقوبة قد فُرضت في الدولة أو السلطة المستقبلة. وبعد ذلك بأسبوع، أي في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٩، أُطلق سراح القراصنة. وحاليا، لا يزال هناك قرصان واحد في سجن هرجيسا المركزي حيث تم تحويل عقوبته من القرصنة إلى محاولة الهرب في عام ٢٠١٥. وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠١٩، أصدر رئيس فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال بيانا أعرب فيه عن قلق المجتمع الدولي بشأن القرار وسلط الضوء على أهمية الحفاظ على المسؤوليات المكتسبة من خلال العديد من الاتفاقات المبرمة في المنطقة لمنع عودة تصاعد القرصنة في منطقة غرب المحيط الهندي.

٦٣ - وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٩، أشارت بونتلاند إلى عزمها على إجراء مراجعة للعقوبات الصادرة على القراصنة الثلاثين المحتجزين حاليًا في سجني بوساسو وغاروي. وردا على ذلك، أصدر رئيس فريق الاتصال بيانا ثانيا في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٩. ويواصل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية مراقبة تنفيذ العقوبات الصادرة على جميع القراصنة المدانين المنقولين من بلدان المنطقة التي تقوم بإجراءات الملاحقة.

سابعا - ملاحظات

٦٤ - إن غياب هجمات ناجحة للقرصنة قبالة سواحل الصومال منذ تقريري السابق يدل على فعالية تدابير التخفيف التي يقوم بها حاليا كل من حكومة الصومال الاتحادية وقطاع النقل البحري والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والقوات العسكرية والبحرية، من أجل مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال.

٦٥ - ومع ذلك، يساورني القلق من أنه كانت هناك العديد من محاولات القيام بهجمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من عدم نجاح هذه الهجمات، فقد أثبتت أن شبكات القرصنة في المنطقة لا تزال نشطة وجاهزة لاستئناف الهجمات إذا سنحت لها الفرصة. وإنني أثني على القبض على خمسة أشخاص مشتبه في أنهم قراصنة، وهم حاليا في انتظار المحاكمة في سيشيل، مما يدل على أن الاستجابة السريعة والمنسقة من جانب القوات البحرية الدولية وقطاع النقل البحري لا تزال حيوية في التصدي لخطر القرصنة، وتشكل رادعا حاسما. ولا تزال القرصنة قبالة سواحل الصومال مقموعة ولكن لم يتم القضاء عليها؛ ولن يتم القضاء عليها ما لم تُعالج الأسباب الجذرية للقرصنة، بما في ذلك الافتقار إلى سبل العيش البديلة وانعدام الأمن وضعف هياكل الحكم.

٦٦ - وليست القرصنة سوى خطر من أخطار عديدة تهدد الأمن البحري قبالة سواحل الصومال. ويساورني القلق إزاء استمرار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وأحث الدول الأعضاء على التقيد باللوائح الدولية.

٦٧ - وأرحب بما تبذله حكومة الصومال الاتحادية من جهود لتطوير قطاع بحري مستدام. وتمثل المبادرات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجال البحري وتوظيف مزيد من النساء وترقيتهن لتقلد مناصب ضباط الشرطة البحرية خطواتٍ مشجعةً في سبيل تمكين المرأة الصومالية من المشاركة في القطاع البحري.

٦٨ - ومنذ صدور تقريري السابق، ناقش المجتمع الدولي جوانب أساسية من التعاون الدولي في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، بما في ذلك نطاق عمل فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال ومجال تركيزه مقارنة بالصكوك والآليات الإقليمية الأخرى، وآليات المحاكمة، ومستقبل الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال. وفي هذا الصدد، أشير إلى الحاجة إلى استكشاف أوجه التآزر فيما بين مختلف الصكوك والآليات المتعلقة بالأمن البحري في المنطقة، بما في ذلك مكافحة القرصنة، من أجل كفالة الاستجابة الدولية الأكثر شمولاً وتنسيقاً وفعالية قدر الإمكان.

٦٩ - وإنني أثني على الجهود التي بذلتها الشراكة المعنية بدعم الرهائن والشبكة الدولية لرعاية ومساعدة البحارة فيما يتعلق بالإفراج عن رهينة اشتد به المرض بعد أن احتجز على متن المركب ”سراج“ في آذار/مارس ٢٠١٥، وأدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع من تبقى من المدنيين والبحارة المحتجزين كرهائن في الصومال. وأجدد دعوتي إلى جميع الشركاء من أجل الإسهام في صندوق أسر ضحايا القرصنة، الذي يضطلع بدور حاسم في إعادة تأهيل ضحايا القرصنة في الصومال، ويدعم البحارة وأسرهم.

٧٠ - وأشكر حكومة موريشيوس على ما اضطلعت به من قيادة في إطار توليها رئاسة فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وأرحب بحكومة كينيا بوصفها الرئيس المقبل للفريق ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وأشكر أيضاً لجنة المحيط الهندي على توليها مهام أمانة فريق الاتصال. وألاحظ مع التقدير التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال، وأشجع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني للفترة المتبقية من عام ٢٠١٩.

٧١ - وأشجع فريق الاتصال والقوات البحرية الدولية والمجتمع الدولي، وكذلك حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على مواصلة العمل معاً من أجل مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

المرفق الأول

مساهمات الدول الأعضاء والجهات المراقبة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال

١ - ترد أدناه البيانات التي قدمتها الدول الأعضاء ردا على الفقرات ذات الصلة من منطوق قرار مجلس الأمن ٢٤٤٢ (٢٠١٨):

٢ - تشارك بلغاريا في عملية أتالانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في الصومال، التي تهدف إلى ردع أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال ومنعها وقمعها. ويتمثل هدف العملية في الإسهام في تحسين الأمن البحري في المنطقة، وردع أعمال القرصنة والسطو المسلح، وتحسين أمن الطرق البحرية الرئيسية، وكفالة حماية المعونة الإنسانية عن طريق حراسة سفن برنامج الأغذية العالمي وغيرها من السفن المتجهة إلى موانئ الصومال والمعرضة للمخاطر. وبلغاريا مكلفة بالمشاركة في مقر العمليات التابع لعملية أتالانتا بضابطين عسكريين كحد أقصى. ومنذ عام ٢٠٠٩، تشارك بلغاريا بضابط بحرية في مقر العملية في نورثوود، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ومنذ عام ٢٠١٩، تواصل بلغاريا المشاركة في عملية أتالانتا بضابط بحرية متواجد في مقرها في روتا، بإسبانيا، كتجسيد عملي لإسهام البلد في ما تبذله الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهود لمكافحة القرصنة.

٣ - إن فرنسا من بين المساهمين الرئيسيين في عملية أتالانتا للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في الصومال. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، نُقل مقر مركز الأمن البحري - القرن الأفريقي إلى بريست، فرنسا، كما نُقل مقر عملياته إلى روتا، إسبانيا. وتشارك فرنسا أيضا في أعمال فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وخلال الاجتماع العام الأخير لفريق الاتصال الذي عقد في ٢٠ حزيران/يونيه، شاركت فرنسا بفعالية في المناقشات التي أفضت إلى قرار عدم توسيع نطاق ولاية فريق الاتصال ليتجاوز قضايا القرصنة. وبالنظر إلى أنه لا يمكن اعتبار أن القرصنة قد قضي عليها تماما، ينبغي لفريق الاتصال أن يواصل أعماله المتعلقة بالإنذار المبكر فيما يخص عودة أعمال القرصنة إلى الظهور. ويمكن معالجة المسائل الأخرى المتعلقة بالجرائم البحرية ضمن أطر أخرى، بما في ذلك البرنامج الإقليمي للأمن البحري الممول من الاتحاد الأوروبي، ومشروع الاتحاد الأوروبي الخاص بالطرق البحرية الحيوية في المحيط الهندي، ومشروع مدونة جيبوتي لقواعد السلوك. ولا تزال فرنسا تقوم بالدعوة إلى امتلاك زمام قضايا الأمن البحري على الصعيد الإقليمي. وتؤيد فرنسا تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الإقليمية للجنة المحيط الهندي، فضلا عن تنفيذ مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، بهدف إنشاء مراكز مترابطة لتجميع المعلومات التي تهم الملاحة البحرية.

٤ - ووفقاً للمعلومات المقدمة من وزارة الداخلية في جورجيا، في سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٤٢ (٢٠١٨)، فإن إدارة خفر السواحل في جورجيا غير قادرة على إنفاذ تدابير محددة من أجل مكافحة القرصنة في سواحل الصومال، بسبب محدودية الموارد والكفاءات. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن المكاتب المعنية في إدارة خفر السواحل تتبادل بانتظام معلومات عن السفن المشتبه فيها مع الوكالات البحرية للدول الشريكة والمنظمات الدولية. وسيستمر تبادل المعلومات، وستواصل الوكالات المختصة في جورجيا تنفيذ جميع الالتزامات الدولية، بما فيها الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن. واستناداً إلى المواد المقدمة من وزارة الدفاع في جورجيا، تمثل هذه الوزارة، بوصفها سلطة رائدة في منظومة مراقبة الصادرات، هيئة مكلفة بإصدار تراخيص الإنتاج العسكري. وفيما يخص هذه المسألة، تأخذ في الاعتبار

الشروط الإلزامية التي وُضعت بموجب قرارات مجلس الأمن فيما يتصل بحظر توريد الأسلحة وفرض الجزاءات. ويستتبع ذلك أنها لا تتخذ قراراً بالإيجاب ولا تعطي ترخيصا بتصدير الإنتاج العسكري وعبوره عندما يكون بلد المقصد النهائي خاضعاً للحظر. وينطبق هذا الإجراء على الصومال أيضاً لأنها تخضع للحظر المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) منذ عام ١٩٩٢. وعلاوة على ذلك، دخل إطار تشريعي جديد ينظِّم مراقبة صادرات جورجيا حيز النفاذ في عام ٢٠١٤، وهو يتلاءم تماماً مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى إدماج المبادئ والمعايير وأفضل الممارسات المعترف بها دولياً في هذا المجال في التشريعات الوطنية لجورجيا. ونقطة البداية في إصدار التراخيص هي إجراء تحليل شامل لبلد المقصد النهائي للمنتَج وللمستخدِم النهائي والاستخدام النهائي. ويعني ذلك في المقام الأول الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب قرارات مجلس الأمن والاتفاقات الدولية ذات الصلة بالأمن وعدم الانتشار.

٥ - وتنفذ هنغاريا، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، قرار مجلس الأمن ٢٤٤٢ (٢٠١٨) من خلال عملية أتالانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، وهما بعثتان يتولى الاتحاد الأوروبي قيادتهما. وترحب هنغاريا بجهود البعثتين وفعاليتهما. بيد أنه بسبب التزاماتنا التشغيلية الحالية، ليس بمقدور قوات الدفاع الهنغارية الإسهام بالموارد البشرية في البعثتين السالفتي الذكر.

٦ - وتشارك إيطاليا في عملية أتالانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، وقد قدَّمت منذ بداية العملية سفينة حربية بحرية، تقوم أيضاً مقام السفينة الرئيسية لقائد القوة. وتقوم إيطاليا أيضاً على نحو دائم بإيفاد ضابطين وضابط صف في مقر العملية في روتا (إسبانيا)، وتقدم بالتناوب المنتظم مع دولتين أخريين نائب قائد العملية (ويشمل ذلك أيضاً مساعداً وأميناً). وعلاوة على ذلك، ومن أجل الإسهام في تحسين الأمن البحري في المنطقة، تضطلع السفن الحربية البحرية الإيطالية خلال نشرها بأنشطة بناء القدرات البحرية على الصعيد المحلي، إلى جانب أنشطة التواصل مع القادة الرئيسيين لدى السلطات المحلية، والقوات البحرية الإقليمية وغير ذلك من الجهات الفاعلة البحرية ذات الصلة بالأمن البحري لمنطقة العملية (وهي البحرية وخفر السواحل في جيبوتي، والبحرية والقوات الجوية في سيشيل، وقوات الشرطة في مقديشو).

٧ - وتشارك ليتوانيا في عملية أتالانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي من أجل مكافحة القرصنة البحرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير (منذ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)، قامت ليتوانيا بإيفاد ضابط واحد في مقر العملية في نورثوود، المملكة المتحدة، ولاحقاً في روتا، إسبانيا. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٩، عززت ليتوانيا مشاركتها في عملية أتالانتا عن طريق نشر مفرزة مستقلة لحماية السفن تشمل ١٢ جنديا على متن سفينة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، ونشر عنصر وطني للدعم يتألف من جنديين في جيبوتي.

٨ - وتلتزم ملديف، التي تمتد سواحلها على أكثر من ٩٥٠ كيلومتراً وسط المحيط الهندي، التزاماً قوياً بكفالة الأمن البحري للبلد. وتفي بهذا الالتزام عن طريق دوريات بحرية مستمرة ينفذها خفر سواحل ملديف إلى جانب دوريات بحرية مشتركة بحراً وجواً مع قوات بحرية صديقة في مياه ملديف. ووقعت ملديف مدونة جيبوتي لقواعد السلوك في عام ٢٠٠٩ لقمع أعمال القرصنة من خلال تعزيز تبادل المعلومات وبناء القدرات والتدريب فيما بين دول القرن الأفريقي ومنطقة غرب المحيط الهندي. ومنذ ذلك الحين، ما فتئ البلد ينشط في الاتصال والتعاون عبر الحدود الوطنية فيما يتعلق بتلقي معلومات بشأن القرصنة البحرية. وفي عام ٢٠١٧، وقّعت ملديف أيضا تعديلات جدة على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، وهي تعديلات توسع نطاق المدونة. ووقّعت ملديف وسري لانكا والهند اتفاقاً ثلاثي الأطراف للتعاون الأمني البحري في عام ٢٠١٢ من أجل التعاون المشترك في المساعدة الإنسانية والإغاثة

في حالات الكوارث، ورصد المناطق الاقتصادية الخالصة، والبحث والإنقاذ وجهود مكافحة القرصنة. وتشمل الجوانب الأخرى لتحسين الأمن البحري توقيعَ مذكرة تفاهم في عام ٢٠١٩ مع ملديف والهند بشأن تبادل المعلومات عن السفن التجارية غير العسكرية من أجل تطوير الإحاطة بالأحوال البحرية، وهو ما سيساعد في رصد أنشطة النقل البحري في منطقة المحيط الهندي. وأصبحت مناورة 'Dosti' المتعددة الأطراف المشتركة بين إدارات خفر السواحل تندرج ضمن إطار اتفاق التعاون الثلاثي الأطراف في مجال الأمن البحري، وما فتئت هذه المناورة تُجرى في ملديف مرة كل سنتين منذ عام ١٩٩١ من أجل تعزيز قابلة التشغيل البيني في مجال مكافحة القرصنة والسطو المسلح وغير ذلك من المسائل المتصلة بالأمن والسلامة البحريين. ومن أجل زيادة تعزيز الإحاطة بالأحوال البحرية، يجري تثبيت سلاسل نظم الرادار لمراقبة السواحل في جميع أنحاء الأرخبيل. وسينتهي تثبيت ما مجموعه ١٠ نُظم الرادار المتكاملة بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ بمساعدة من الحكومة الهندية. وبالنظر إلى أن ملديف تمتد على ممرات بحرية دولية استراتيجية تستخدمها السفن التي تبحر في اتجاه المنطقة الشديدة الخطورة وانطلاقا منها، تم اعتماد أحكام تشريعية من أجل التعامل مع الحراس المسلحين على متن السفن التي تزور موانئ ملديف (للاطلاع على هذا الإجراء، انظر الرابط التالي: www.imo.org/en/OurWork/Security/PiracyArmedRobbery/Documents/Maldives.pdf). وآخر الحوادث المتصلة بالصومال في مياه ملديف تشمل اعتراض خفر السواحل زورقاً على متنه ثلاثة صوماليين على بعد ٤١ ميلاً بحرياً إلى الغرب من أتول ألف ألف في جزر ملديف في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، واعتراض خفر السواحل لسفينتي صيد في مياه ملديف تحمل كل سفينة منهما ٢٠٠ طن من السمك للاشتباه في ضلوعهما في ممارسة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في مياه بونتلاند الصومالية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٩ - وأنشأت عمان مركزا للأمن البحري، يضم ممثلين لجميع الكيانات العسكرية والأمنية والمدنية، وذلك بغرض التنسيق والتعاون باستمرار. ويعمل المركز على مدار الساعة على إدارة وقيادة العمليات الأمنية البحرية للتصدي للتهديدات الأمنية التي تواجه الموانئ والمرافق البحرية والسواحل، فضلا عن المنطقة البحرية العمانية. وهو مجهز بأحدث المعدات التقنية للسفن والمراكب وطائرات الاستطلاع البحرية. وغني عن البيان أن المركز يسخر جميع قدراته لضمان السلامة والأمن للمنطقة البحرية العمانية. ومن الجدير بالذكر أنه لم يجر الإبلاغ عن وقوع حوادث قرصنة أو سطو مسلح حتى الآن في المنطقة البحرية لعمان، منذ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، حيث يعمل المركز باستمرار على التنسيق بصورة مشتركة بين الكيانات المذكورة أعلاه من أجل التصدي للتهديدات والأنشطة غير المشروعة. وعلى اتصال أيضا بالمراكز الإقليمية والدولية بغية تحقيق أهداف الأمن البحري على الصعيد الدولي.

١٠ - ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٩، أرسلت السويد خمس وحدات بحرية إلى عملية أتالانتا، التي تشكل قوة التدخل البحرية للاتحاد الأوروبي في خليج عدن، قبالة سواحل الصومال. وتتم العملية، التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن، بموافقة من حكومة الصومال الاتحادية. وتوفر القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي الحماية للسفن المعرضة للخطر وتعمل على ردع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في المنطقة، وعلى منعها وقمعها. وفي خريف عام ٢٠١٧، قدمت السويد للعملية وحدة خامسة تتألف من قوة بحرية لتفتيش السفن ومركبين للهجوم السريع. وزادت السويد في الآونة الأخيرة مساهمتها من الأفراد في مقر عملية أتالانتا في روتا، إسبانيا، من ضابطي أركان إلى ثلاثة ضباط أركان. وفي الوقت الحالي، لا تعتزم السويد زيادة قوام أفرادها أو مساهمتها.

المرفق الثاني

خريطة حوادث القرصنة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩

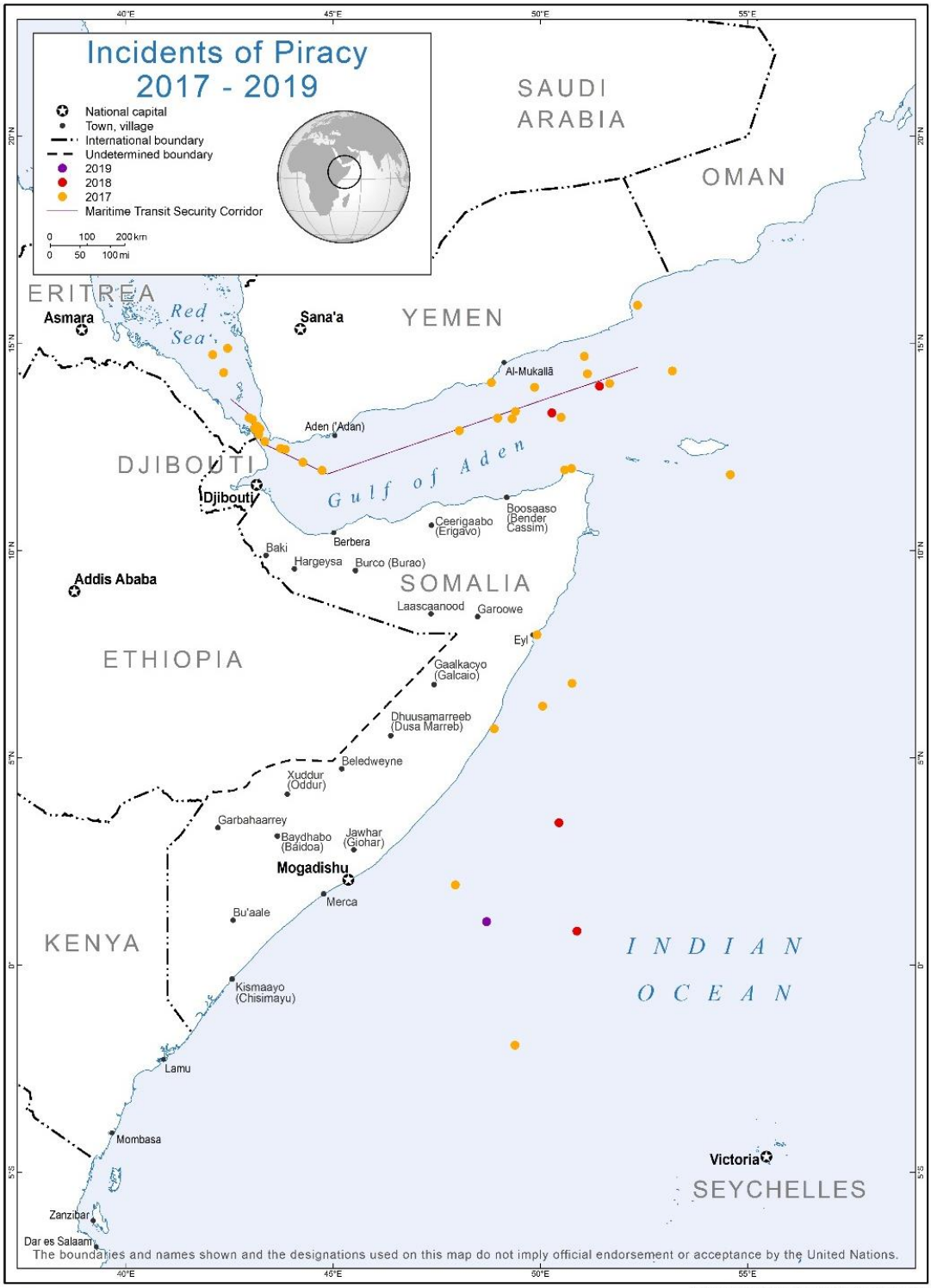

Map No. 4600 UNITED NATIONS
October 2019

Office of Information and Communications Technology
Geospatial Information Section